وان لاقى احدهما قبل الاخر بغير نية اغتراف او بهما ثم نوى رفع
حدثه قبل ملاقاة الاخر رفع حدثه وصار مستعملا بالنسبة
للاخر دون بقية ولو شك هل لاقاهما معا او على الترتيب طهرا
جميعا لان الاصل طهورية كل منهما كما يوخذ ذلك
من نظيره في مسيلة الجنبين وان لاقى احدهما اولا بغير نية
اغتراف او بها مع نية رفع حدثه قبل ملاقاة الاخر ثم انفصل الى
صار مستعملا بالنسبة للاخر وبقية الاول ولو لاقى جزءين
منهما من غير اختلاط وحكمنا بطهرهما ثم اختلطا وصارا ماء واحدا فهل
يصير مستعملا بالنسبة لكل منهما مطلقا او يقدر احدهما مخالفا
وسطا لتمييز احدهما عن الاخر هتدا وعرض اختلاطهما فان
اثر امتنع استعماله وان لم يوثر واحد منهما في الاخر بعرضه
مخالفا وسطا جاز استعمال ذلك الماء في بقية احد اليدين فيه
نظر ويتجه ان يقال ان استمد ما احدهما عليها لم يجاوزها وانتقل
اليه ما الاخر في قدر مخالفا وسطا لان بانتقاله عن عضوه حكم
باستعماله وقد اختلط بما هو محكوم بطهوريته وهو ما المجاوز
الاول وان التقى الماءان اليملتقي الكفين واختلطا عليه فيختلف الحكم
باستعمالهما لان كلا منهما صار متصلا بالاخر وهذا كاف في الانتقال
عن عضوه فليتامل و الشيء الثاني الماء المتغير طعما اولونا او ريحا تغيرا
كثيرا بان منع يقينا اطلاق الاسم عليه بما خالطه اي بمخالط اصل
فيه مستغني عنه بان يسهل صونه عنه من الاشياء الطاهرات
جمع طاهر صفة لمذكر لا يعقل فلذ اجمع هذا الجمع كمين وزعفران
ودقيق وحجر مسحوق وطلب دق ثم القي وكذا الواقي صحيحا

ثم

ثم تفتت وخالطها بحثه الاذخري وورق شجر ان طرح وتفتت
بحيث خالط وقطر ان تخلط بالماء وهو ما لا دهن فيه وخوض
وجب انفصل منه يقينا عين مخالطة وذلك لعدم اطلاق اسم
الماء عليه ولهذا لو حلف لا يشرب ماء او وكل في شرائه فشرب ذلك او
اشتراه له وكيله لم يحنث في الاولى ولم يقع الشراء في الثانية فخرج
المتغير تغيرا لا يمنع الاسم لقلته والمشكوك في منع تغيره عملا
بالاصل ولزوال بعض المتغير المضر وشك في الباقي في ضرر عملا بالاصل
احترازا مما له الاذخري وخولف فيه عملا باصل الطهورية عند احتمال
زوال المانع منهما والمتغير بمجاور وهو ما يتميز في راي العين
وان طرح كعود ودهن ولو مطيبين وقضيته انه لا يضر المتغير
بالمجاور وان كثر وظهر تغيره وهو متجه خلافا للجمع اذ الحاصل
مجرد تروح وكملح ماء وتراب ولو مستعملا وان طرحا والمتغير بغير
مستغني عنه كمكث وطحلب تفتت وخالط وزرنيخ ونورة
ولو مطبوخين ونحوها مما في مقر الماء او ممره ولو وجد عقب وقوع
المخالط متغيرا فتغير امر توا وشك في ان تغيره بها او بنحو
طول المكث فقياس مسيلة الظبية انه يضر وبما تقرر علم
انه لا يضر وبما تقرر تغير ما القرب بقطرانها لانه مجاور
ومخالط في مقر الماء ولو تغير بعض الماء التغير الموثر دون البعض
الاخر اتجه ان لكل حكمه ولو تغير تمرا وجب اعلى فيه ولم ينفصل
منه شيء قليل يضر لانه استجد له اسم المرقة وقيل لا مالم يغل ويحرر ان
المتغير بشحم اذيب فيه بالنار وقد يتجه انه ان صار لا يسمى
الا مرقة ضر وان سمي مع ذلك ماء فلا ثم التغير هنا وفيما ياتي
شامل للتقديري بان يرض هنا ما يوافق الماء من المخالط المذكور